النهار ٢٩-١٠-٢٠١٩

الأزمة تتفاقم وتؤثّر على سوق السندات الإصدار إلى التأجيل

موريس متى

دخلت الاحتجاجات الشعبية يومها الثالث عشر من دون بوادر حلحلة، سواء لجهة تلبية السلطة السياسية مطالب المُتظاهرين أو لجهة انسحاب هؤلاء من الساحات وفتح الطرق.

هذا الواقع المأزوم يرتّب تداعيات كبيرة على الاقتصاد اللبناني، ولكن أيضًا على المالية العامّة، فالخسارة اليومية لكل يوم إضراب تراوح بين١٨٠ و٢١٤ مليون دولار، استنادا الى بعض التقديرات الاقتصادية والمالية، منها ١٤,٥% مداخيل للخزينة العامّة كضرائب على النشاط الاقتصادي. وقد تأثرت سوق سندات الخزينة اللبنانية نتيجة حالة الشلّل التي تضرب الاقتصاد، وبالتالي المالية العامّة. فقد تراجعت أسعار سندات الخزينة الاوروبوند في سوق لندن للسندات من ٧١,٣٧٥ نقطة أساس عند بدء الاحتجاجات في ٢٠١٩/١٠/١٧ إلى ٦٠,٨٣٤ نقطة أساس عند الإقفال يوم الجمعة الماضية، أي بنسبة ١٤,٧٧%، وهو ما يدفع إلى طرح أسئلة كثيرة عن مصير الإصدار الذي تنوي وزارة المال إطلاقه هذا الأسبوع.

وفي هذا السياق يشير الخبير الاقتصادي والاستراتيجي البروفسور جاسم عجاقة الى ان انخفاض أسعار سندات الخزينة (استحقاق ٥ سنوات) الى ان الأسواق حكمت على أداء الحكومة وقدّرتها على سدّ استحقاقاتها، وهو ما يتمّ في أسواق سندات الخزينة، وهذا ما يحصل اليوم". ويُضيف: "الأزمة التي تعصف بلبنان تُلقي بظلالها على المالية العامّة، والأسواق تعرف سلفًا أن هذه الاحتجاجات ستؤثّر حكمًا على مداخيل الخزينة، أي على العجز في نهاية العام ٢٠١٩، واستمرارها على هذا النحوّ سيؤدّي حكمًا إلى خسائر أكبر، وبالتالي على ملاءة الدوّلة المالية". ويقول: "استحقاق شهر تشرين الثاني المقبل، تمّ تأمينه من مصرف لبنان، وإلّا لشهدنا انحفاضًا أكبر في سوق السندات."

في كل الأحوال، هذا الواقع يؤثر حكمًا على إصدار سندات الخزينة المُخطّط لها هذا الأسبوع من وزارة المال. وتشير مصادر وزير المال علي حسن خليل لـ"النهار" إلى أن الوزارة قامت بتأجيل هذا الإصدار أياما نتيجة الأوضاع المستجدة. وعلى هذا الصعيد، يقول عجاقة إن "الإصدار اليوم أمر غير عقلاني ويتوجّب تأجيله لأن الأسواق المالية تعيش على وتيرة الشائعات والتحليلات، في غياب إطار واضح لحلّ الأزمة"، متوقعا ألا تلاقي هذه السندات الإقبال المطلوب في الأسواق العالمية إذا ما تمّ طرحها اليوم، "وبالتالي سيكون الاكتتاب من نصيب المصارف اللبنانية، وهو أمر غير صحيح في ظل الضغوط الدوّلية لإجراء إصلاحات مالية وفي ظل طلب صندوق النقد الدوّليفي تقريره في آب الماضي تحييد مصرف لبنان عن سندات الخزينة.

أمّا في ما يخصّ قدرة مصرف لبنان على الدفاع عن الليرة اللبنانية في هذه الظروف، فيقول عجاقة: "لا يزال مصرف لبنان يتمتّع بالقدّرة على الدفاع عن الليرة، وما أطلقته بعض الوكالات عن أن الاحتياط القابل للاستخدام هو ١٩,٢ مليار دولار أميركي هو أمر غير دقيق، والرقم الصحيح هو ٣٢ مليار دولار أميركي، لأن تقييم الاحتياط من هذه الوكالات لم يأخذ في الاعتبار عددا من المعطيات، وعلى رأسها توصيات صندوق النقد الدوّلي في ما يخصّ تقييم الذهب بسعر السوق". ومن هنا تأتي التوصيات بضرورة تأجيل وزارة المال لهذا الإصدار تحت طائلة دفع فوائد عالية وحصر الاكتتاب محليًا، وهو ما يُمكن اعتباره فشلًا للإصدار. أما على صعيد المصارف، فعلى السلطة النقدية عدم إعادة فتح أبواب المصارف قبل انتهاء الأزمة، لأن الشائعات هي التي تقود سلوك المواطن المالي والنقدي، وبالتالي يجب منع هذا الأمر من خلال استمرار إقفالها، مع تأكيد تمكّن المواطنين من سحب أموال من خلال الصراف الآلي."

عمليًا، السيناريوات المطروحة هي:

-استمرار الأزمة، وهو أمر كارثي على المالية العامّة وعلى النقد.

-تشكيل حكومة جديدة، وهذا مرفوض سياسيًا، لكنه الحلّ الأمثل على الصعيد المالي والنقدي.

-تعديل حكومي، وهو أمر قد لا يُرضي الشارع لكنه يُشكّل حلّا وسطا.

-فتح الطرق بالقوّة وإعادة الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها، وهذا الخيار له تداعيات سياسية على الدوّلة.

ويعلق عجاقة على هذه السيناريوات: "الأزمة أخذت منحًى خطيرًا مع تشدّد الشارع من جهة والطبقة السياسية من جهة أخرى. والغموض في الحلول المُمكنة يدفعنا إلى القول ان على الأفرقاء التحلّي بلغة العقل، لأن الثمن سيكون كبيرًا على الجميع."

ويختم: "أداء القوى السياسية على الصعيدين الاقتصادي والمالي يتحمّل مسؤولية ما آلت إليه الأمور."!